

## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٧٦

الاثنين ٧ نيسان/أبريل، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

العرض يقدمه ممثل الولايات المتحدة وعنوانه "لمحة عامة عن القوانين التي تحكم الأنشطة الفضائية في الولايات المتحدة.

أي سؤال أو تعليق على برنامج العمل هذا المقترح عليكم؟ لا فيما يبدو.

إذاً حضرات المندوبين، سنتابع الآن بأمل أن نختتم بحثنا للبند العاشر من جدول الأعمال أي "دراسة واستعراض التطورات الخاصة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية والملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة". ما من وفد أدرج اسمه على قائمة المتحدثين حتى الآن، ولذا أسألكم هل هناك أي وفد يطلب الكلمة الآن؟ أو أي مراقب؟ لا فيما يبدو.

إذاً، نكون بذلك قد اختتمنا بحثنا للبند العاشر من جدول الأعمال أي "دراسة واستعراض التطورات الخاصة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل المتصلة بالموجودات الفضائية والملحق

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٠٩

الرئيس: طابت أوقاتكم حضرات المندوبين، أعلن الآن افتتاح الجلسة السادسة والسبعين بعد السبعمئة للجنة الجمعية القانونية المنيثقة من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

إليك برنامج عملنا عصر هذا اليوم. سنتابع أولاً في أن نختتم بحثنا للبند العاشر من جدول الأعمال أي "دراسة واستعراض المستجدات الخاصة بمشروع البروتوكول حول المسائل المتصلة بالموجودات الفضائية والملحق باتفاقية المصالح الدولية على المعدات المنقولة"، وسنتابع بحثنا للبند الحادي عشر من جدول الأعمال أي "بناء القدرات في قانون الفضاء". كما أننا سنبدأ بحثنا في البند الحادي عشر أي "التبادل العام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض السلمية". وسنستمع لعرض فني، هذا

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحاضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحاضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.08-52869 (A)

\* 0852869 \*

لاستكشاف الفضاء والجو من تشجيع الطلاب من آسيا والمحيط الهادئ على المشاركة في مسابقة مانفريد لأكس الافتراضية لتنفيذ قانون الفضاء. ويلاحظ أن جاكسا ساندت الفرق التي فازت في الجولة الإقليمية من تلك المسابقة في آسيا والمحيط الهادئ بتوفير السفر لها إلى الجولة الختامية. وشكراً إذاً لممثل اليابان الذي تحدث عن هذا الموضوع هل من وفد آخر يطلب الكلمة في إطار هذا البند الحادي عشر، أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"؟ لا. وبذلك نتابع على أمل أن نختم بحثنا في البند الحادي عشر من جدول الأعمال أي بناء القدرات في مجال قانون الفضاء صبيحة يوم غد.

والآن حضرات المندوبين، حبذا لو أمكننا أن نبدأ بحث البند الثاني عشر من جدول الأعمال أي "التبادل العام للمعلومات عن التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية"، وثمة عددٌ من الوفود ممن أدرج اسمه على قائمة المتحدثين عصر اليوم والكلمة لأول هؤلاء، حضرة ممثلة أوكرانيا.

السيدة ن. زوياخ (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً حضرة الرئيس، بالنيابة عن وفد أوكرانيا أود بعد أذنك أن أخبركم بنظام الفضائي الأوكراني.

في عام ١٩٩٦ اعتمدت أوكرانيا قانوناً حول أنشطتها الفضائية بدأ ينظم أنشطتنا وبدايتها داخل أراضيها وخارجها مما يندرج في إطار الصلاحية الأوكرانية. وهذا القانون وضح ضرورة تطوير المؤسسات المعنية بدراسة قانون الفضاء وعمل على توحيد القوانين الوطنية مع القوانين الدولية، ونحن نعمل على تحليل وتحديث هذا القانون. وأنشطتنا الأخرى المنفردة تنظمها قوانين أوكرانية أخرى والدستور الأوكراني في مادته الثانية والتسعين فيه حكم ينص على أن المبادئ الأساسية لاستكشاف الفضاء الخارجي يحكمها أساساً القانون الأوكراني. ووفقاً لهذه الأحكام الخاصة بتنظيم الأنشطة الفضائية فهناك عشر قوانين أخرى لا تخص الفضاء فحسب، وهذه تحكم فيما تحكم العلاقة بين حقوق الملكية في الفضاء الخارجي ودور الدول في توفير وتنظيم إدارة الأنشطة الفضائية وتنظيم روح المبادرة هناك. وكذلك الضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، وأحكام حماية حقوق الملكية الفكرية منصوصٌ عليها أيضاً بوضوح وكل هذا يندرج في سياق أنواع مختلفة من التشريعات الوطنية الخاضعة لدستورنا.

باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، إذاً اختتمنا بحث هذا البند.

حضرات المندوبين، هل يمكننا الآن أن نتابع بحثنا للبند الحادي عشر من جدول الأعمال أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"؟ وعلى قائمة المتحدثين أمامي حضرة ممثل اليابان. تفضل.

السيد ك. ميازاري (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، حضرات المندوبين، بالنيابة عن الوفد الياباني يشرفني أن أخاطب الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية المنبثقة من اللجنة الام، الكوبوس. وسأحيطكم علماً بجهود اليابان فيما يتصل ببناء القدرات في مجال قانون الفضاء.

حضرة الرئيس، غني عن البيان أن تدريب وبناء القدرات بشكل مستمر أمورٌ أساسية في دفع دراسة قانون الفضاء قدماً، ووكالة استكشاف الفضاء والجو اليابانية، الجاسكا. تشجع الطلاب في آسيا والمحيط الهادئ على المشاركة في مسابقة مانفريد لأكس حول إجراء محاكمة افتراضية تتعلق بقانون الفضاء، وينظمها المعهد الدولي لقانون الفضاء كما تعرفون ومنذ عام ٢٠٠١ فإن الجاكسا قد ساندت الفرق التي فازت في تلك المسابقة في الجولة الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ بتوفير السفر لها إلى المسابقات النهائية التي تعقد في مؤتمر الدولي للملاحة الجوية. وهناك الكثير من طلاب آسيا والمحيط الهادئ ممن هم مهتمون بدراسة قانون الفضاء، وهذا الاهتمام ينعكس في كثرة مشاركتهم على الصعيد الإقليمي في هذه المحكمة الافتراضية كل عام ومسابقتها. وهذه المسابقة "مانفريد لأكس" تتيح فرص قيمة للطلاب المهتمين بدراسة قانون الفضاء حيث يتفاعلون فيما بينهم ويكتسبون تجارب عملية في مجال تطبيق قانون الفضاء.

ووكالة جاكسا مصممة على مواصلة الإسهام في تدريس قانون الفضاء، وأملنا أن رعاية وکالتنا هذه للمسابقة، ستساعد الشباب من الطلاب على تبادل ثروات المعارف المتوفرة وتوسيع آفاقهم وآرائهم وزيادة قدراتهم بغية دفع دراسة قانون الفضاء قدماً في المستقبل. وشكراً حضرة الرئيس وحضرات المندوبين على حسن انتباهكم.

الرئيس: شكراً يقول الرئيس لممثل اليابان على هذا التقرير السريع عن جهود اليابان المتصلة ببناء القدرات في مجال قانون الفضاء ونحن نرحب بالأخص بما تقوم به الوكالة اليابانية

بها في بلادك ابتداءً بالقانون الخاص بالأنشطة الفضائية لعام ١٩٩٦، كما أنك أعلمتنا بالنسخة الجديدة من هذا القانون التي يتم إعدادها حالياً، ثم وصفت لنا قوانين أخرى معمول بها في أوكرانيا، بما في ذلك عشرة قوانين أخرى لا تتصل خصيصاً بالفضاء. ثم لفت انتباهنا إلى الأنشطة التجارية التي يقوم بها أطراف من غير الدولة، أي من القطاع الخاص وفقاً للقانون الأوكراني حول إصدار التراخيص في نوع معين من الأنشطة الاقتصادية.

كما أنك أعلمتنا بوجود مؤسسة تعنى بإصدار التراخيص في بلادك، ثم أشرت إلى اتفاق قانوني مدني. ومن الهام أن بلادك تقيم علاقات وأواصر على مستويات مختلفة، وكذلك تبرم اتفاقات مع دول أخرى بما فيها بعض الاتفاقات الأخيرة والحديثة مع الولايات المتحدة الأميركية مثلاً.

إذاً لا داعي لأن أكرر قائلاً أن هذا البند من جدول الأعمال سيدرج مجدداً في جدول أعمال دورتنا القادمة في اللجنة الفرعية القانونية، إذ أننا بحاجة إلى مناقشة هذا الموضوع خلال السنوات الأربعة القادمة. أشيراً طبعاً إلى البند الثاني عشر.

إذاً هل هناك أي وفد آخر يطلب الكلمة بهذا الشأن. نعم حضرة ممثلة كندا، نعم تفضلي.

السيدة ك. جيفسون (كندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية والفرنسية): حضرة الرئيس يشكركم وفد كندا على إتاحة هذه الفرصة له لتقديم هذا العرض لمشاركتكم تشريعات كندا الوطنية حول أنشطتها الفضائية هنا.

وكندا في خلاف بعض الدول، مثل الولايات المتحدة وأستراليا، ليست لها قانون شامل حول الفضاء الخارجي يقر الهيكل المعياري الأساسي لأنشطتنا الفضائية. ما يجري هو أن التشريعات الوطنية في كندا حول الفضاء الخارجي متناثرة وموجودة في نظم مختلفة قانونية سنها البرلمان وكذلك هناك لوائح وأنظمة مختلفة صدرت بموجب هذه الأنشطة الأساسية التنظيمية.

ومن ناحية تاريخية، فإن أول قانون كندي لتناول مواضيع الفضاء هو قانون الملاحه الجوية، وقد سن في عام ١٩٥٤ وهو يحكم الطيران المدني في كندا ويمكن وزارة النقل في كندا من وضع اللوائح والتنظيمات المطلوبة. وأهم مجموعة من اللوائح والتنظيمات الخاصة بالنشاط الفضائي الجوي الكندي إسمها

ووفقاً للسجل العقاري فإن أي أراض فيها مرافق فضائية تمكّلها الحكومة ولا يجوز نقلها إلى القطاع الخاص والملكية الخاصة، وقانون المبادرة بالأنشطة التجارية يحكم ويحد من الأنشطة التي تقوم بها قطاعات خاصة معينة غير تابعة للدولة. وهناك نص على أن إطلاق الصواريخ مثلاً لا يتم إلا من خلال مؤسسات تابعة للدولة. وكذلك فإن المؤسسات التي تستطيع أن تقوم بتقديم خدمات صيانة فنية وتستخدم المراكز الاتصال السلكية واللاسلكي تابعة أيضاً للحكومة. ودور تنظيم الأنشطة الفضائية والإشراف على هذه الأنشطة من جانب كافة المؤسسات أمرٌ ينعكس في نظام إصدار تراخيص، ووفقاً للقانون الأوكراني حول إصدار التراخيص الخاصة بأنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية، كالتطوير والاختبار والتصنيع وتصنيع الصواريخ وصواريخ الإطلاق وكذلك كل البنى التحتية الأرضية والمعدات المشمولة في نظم السواتل الفضائية، كلها يندرج في سياق هذه الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لذلك القانون.

وبالنسبة للتوجهات الخاصة بالأنشطة الابتكارية في أوكرانيا، فإننا نقوم باختبار التكنولوجيا سيوضح بحلول عام ٢٠١٣ أنها تسهم في الخلق والابتكار في هذه الأنشطة، وهناك أيضاً أحكام تتصل باتفاقات مدنية تحكم وتنظم المركبات الفضائية وغيرها، واعتمدنا ١٦ مرسوماً رئاسياً في أوكرانيا حول تنظيم ووضع قواعد ومعايير. وعلى مستويات مختلفة حكومية ومشاركة بين المؤسسات قمنا بإبرام مذكرات تفاهم مختلفة على الصعيد الدولي، وكلها جزء من التشريعات الوطنية الأوكرانية.

وهذا العام وقعنا على اتفاقين، الأول في الحادي والعشرين من كانون الثاني/يناير من هذا العام مع وكالة الفضاء الأوروبية وفي الحادي والثلاثين من آذار/مارس مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في مجال التعاون على استخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية.

وهذا العام نعتزم التوقيع على ما يقارب عشرة اتفاقات ووفدنا مهتم جداً بالإطلاع على معلومات الوفود الأخرى حول تشريعاتها في مجال الأنشطة الفضائية. ونرى مثل هذا التبادل مفيداً لأنه يشجع التجارب الإيجابية والمفيدة فيما بيننا ويعزز العلاقات بين التشريعات الوطنية المختلفة، ولذا ارتأينا أن ندرج هذا الموضوع مجدداً في جدول أعمال الدورة القادمة للجنة الفرعية القانونية.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثلة أوكرانيا على هذا البيان، فقد أعلمتنا في هذه اللجنة الفرعية بالتشريعات المعمول

تبسط تطبيق القانون الجنائي الكندي إلى خارج كندا بحيث يشمل الطاقم أي محطة فضائية دولية.

وهذا يشمل أي طاقم كندي يقوم بجريمة مثلاً أو جرم قد يؤدي لو ارتكب في كندا إلى اعتباره جرماً خاضعاً للقانون يعاقب وفقاً للقانون الجنائي الكندي، شريطة أن يرتكب هذا الجرم على رحلة إلى المحطة الفضائية أو فيما يتصل بها أو على أي وسيلة نقل إلى هذه المحطة أو منها.

وكذلك يسمح للطاقم الأجنبي الذي يرتكب جريمة، كذلك يغطي الطاقم الأجنبي الذي يرتكب جرائم لو كانت هذه الجرائم تهدد حياة أو أمن أي طاقم كندي أو أحدثت إضراراً لأي عنصر من عناصر الرحلة.

وأخيراً الإطار التنظيمي يشمل أيضاً قانون النظم الفضائية للاستشعار عن بعد، وهذا القانون يعطي سلطات واسعة لوزارة الخارجية الكندية بأن تنظم تشغيل أي نظم استشعار عن بعد من كندا، ولكنه يحظر في الواقع تشغيل أي نظم من كندا أو من جانب مواطنين كنديين من خارج كندا إلا تحت ترخيص يصدره الوزير.

وهذا القانون ينص على مجموعة دنيا من الشروط المرفقة بأي ترخيص يصدره الوزير بموجب القانون ويسمح للوزير بأن يحدد الشروط الإضافية المتصلة بالاتصالات الخاصة بإرسال البيانات الخام أو منتجات الاستشعار عن بعد حسب ما يرتضيها. ويسمح هذا القانون أيضاً للوزير بأن يقاطع أو يحد من أي أعمال يقوم بها نظام الاستشعار عن بعد أو خدمات استشعار عن بعد لو كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الأنشطة ستضر بسلوك كندا في علاقاتها الدولية أو يتضارب مع التزامات كندا الدولية. ويسمح وزير الدفاع الكندي بأن يقاطع أو يحد من أي أنشطة يقوم بها نظام الاستشعار عن بعد أو توفير خدمات الاستشعار عن بعد لو كان ثمة ما يبعث على الاعتقاد بأن مثل هذه الأنشطة ستكون مضرّة بالدفاع عن كندا أو أمن القوات الكندية. ويسمح لوزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني ووزير الأمن العام والاستعداد للطوارئ بإصدار أوامر تتيح للحكومة الكندية الوصول، على سبيل الأولوية، إلى بيانات الاستشعار عن بعد وخدماته لو استوفيت بعض الشروط.

وأخيراً هذا القانون يسمح للحكومة بإصدار اللوائح المناسبة بتعيين مفتشين يضمنون الامتثال للقانون.

اللوائح الخاصة بالطيران الكندي. وهناك حكمان في هذه اللوائح منطبقان على الأنشطة الفضائية، خاصة فيما يتعلق بإطلاق الصواريخ. أولاً اللائحة رقم ٦٠٢. ٤٣، وهي تنص على أنه لا يجوز لأي كان أن يطلق صاروخ في كندا عدا الصواريخ النموذجية أو صواريخ من النمط المستخدم في الألعاب النارية مثلاً وعروض الألعاب النارية إلا بترخيص حسب الأصول من وزارة النقل.

ثم اللائحة الثانية، وهي تنص على أن وزارة النقل يمكنها أن تصدر ترخيصاً بإطلاق صاروخ في كندا عندما يكون هذا الإطلاق للمصلحة العامة وأن من غير المرجح أن يؤثر على أمن الطيران وسلامته. والقانون الثاني هذا من ناحية الترتيب الزمني الذي يسمح للحكومة الكندية أن تنظم أنشطة مواطنيها في الأنشطة الفضائية فهو قانون الاتصالات الإذاعية اللاسلكية، وهذا يمنح سلطة لوزارة الصناعة بأن تنظم كل المسائل المتصلة بالاتصالات الإذاعية في كندا، بما في ذلك سلطة إصدار اللوائح المطلوبة للوفاء بالالتزامات الدولية، ثم إصدار تراخيص خاصة للبت اللاسلكي في كندا وإصدار تراخيص شاملة فيما يتعلق باستخدام ترددات إذاعية معينة في إطار منطقة جغرافية معينة.

وحيث أن هذا القانون لا ينطبق جغرافياً على كندا فحسب، بل وكذلك على أي مركبة فضائية تكون تحت توجيه وإدارة من مواطن أو مقيم في كندا أو شركة مسجلة أو مقيمة في كندا، فهذا القانون يسمح في الواقع وزارة الصناعة بأن تسيطر تماماً على كافة الاتصالات بين مكوك فضائي كندي وبين الأرض أيّاً كان مشغل المحطة وأياً كان موقعه في العالم.

وبعد أن دخل حيز النفاذ قانون يتعلق بتنفيذ اتفاق محطة الفضاء الدولية المدني في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٠ على أنه قانون ثالث من الناحية الزمنية، فإن الإطار القانوني والتنظيمي في كندا حول الفضاء الخارج تم سنه من جانب البرلمان لكي ينفذ الاتفاق الحكومي الدولي بين كندا ودول أعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية واليابان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومحطة الفضاء الدولية. والغرض من هذا القانون، كما جاء في المادة الثالثة، أن تكفل الوفاء الكامل لالتزاماتنا بموجب الاتفاق الحكومي الدولي.

وبغية تحقيق ذلك فإن القانون يسمح للحاكم العام في المجلس بأن يصدر لوائح يعتبرها ضرورية للقيام بالوفاء بأغراض هذا القانون وإنفاذ الاتفاق، بما في ذلك أي مدونة سلوك أو مذكرة تفاهم أو أي ترتيبات تنفيذية أخرى يشير إليها الاتفاق على أنها

في الفضاء الخارجي، وأعلمتينا بعد ذلك بالقانون الذي أنشأ هذه الوكالة في عام ١٩٩٠. شكراً مرة أخرى على هذا الإسهام القيم.

السادة الأعضاء الموقرون، على قائمتي الآن السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأعتقد أن بعد بيان الولايات المتحدة الأمريكية وسنشهد ربما عرضاً خاصاً من جانب وفد الولايات المتحدة. السيد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية له الكلمة.

السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً. يسرنا يا سيادة الرئيس أن اللجنة الفرعية القانونية تقوم بتبادل للمعلومات حول التشريعات الوطنية الخاصة باستخدام واستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ونعتقد أن هذا البند سوف يساعد الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية على تفهم مختلف النهج التي تتبعها البلدان في هذا الشأن. وأملنا هو أن تستخلص الدول الدروس التي ستكون مفيدة لنا في المستقبل وفي تطبيقها. ولقد أعدنا ورقة تعطي نظرة عامة حول تشريعات الفضاء الخاصة بالولايات المتحدة وسوف توزع أو وزعت بالفعل على أنها ورقة عمل رقم ٩ على الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك فلدينا معنا في هذا الوفد محامية مرموقة، السيدة فرانثيسكا شرودير تعمل مع شركة أو المكتب القانوني "ريتشاردسون" وهي كذلك تمثل جمعية الملاحه الفضائية الأمريكية وسوف تتقدم لكم بهذا العرض. شكراً.

الرئيس: شكراً للولايات المتحدة الأمريكية على هذا الإسهام وشكراً كذلك على تقديمك بالسيدة فرانثيسكا شرودير التي ستقدم بالعرض. وأود أن أسأل قبل أن نستمع إلى العرض ما إذا كان هناك أي وفد يرغب بالتعليق؟ لا.

إذاً أطلب إلى السيدة فرانثيسكا شرودير أن تتقدم بهذا العرض الفني للولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة فرانثيسكا شرودير (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، وأشكر الوفود على إتاحة هذه الفرصة لنا كي نعرض لكم فكرة عامة عن أنشطة الفضاء والقوانين التي تحكم أنشطة الفضاء في الولايات المتحدة.

السيد الرئيس، هناك يبدو مشكلة تقنية بسيطة بالنسبة لتحويل الشرائح على الشاشات، قمنا بحل المشكلة.

وأخيراً وإضافة إلى توفير إطار قانوني للأنشطة الكندية في الفضاء الخارجي، فإن البرلمان الكندي نص أيضاً على إنشاء وكالة فضائية هدفها القيام بأنشطة حكومة كندا في الفضاء الخارجي.

وإن وكالة الفضاء الكندية وكذلك القانون الخاص بها الذي سن في عام ١٩٩٠، قد جمع عدد من إدارات هذه الوكالة في هيئة واحدة من شأنها أن تنهض بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتطوير هذا الاستخدام. وكذلك الحصول على معارف متقدمة. وإن هذه الوكالة تقع تحت مسؤولية وزارة الصناعة وهي مسؤولة كذلك عن تنسيق برامج الفضاء وسياسات الفضاء في حكومة كندا.

وهذه الوكالة، وكالة الفضاء الكندية تقوم بكل أنشطتها فيما يتعلق بكل الأنشطة الخاصة بالفضاء والتي للبرلمان اختصاص قضائي فيها بموجب قوانين. وإن هذه الوكالة يترأسها رئيس لها وتعيينه الحكومة بالنسبة لمدة خمسة أعوام فقط. وكذلك فهناك هيئة استشارية، مجلس استشاري في هذه الوكالة، يتضمن شخصيات من الأوساط العلمية الفضائية ومن القطاع الخاص بما في ذلك الأوساط الصناعية الفضائية وتحت إشراف وعلى أساس طلب من وزير الصناعة.

شكراً سيادة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لكندا لكي تتقاسم المعلومات حول تشريعاتها معكم.

الرئيس: أشكر السيدة مندوبة كندا على هذا البيان وهذه المعلومات الخاصة بالتشريعات الوطنية واللوائح التنظيمية الأخرى، وكذلك المعلومات الخاصة بهيكل وكالة الفضاء الكندية. ولقد بدأت بيانك بذكر الميثاق التأسيسي الذي يسمى "ايرونوتيك أكت" في ٤٤ وبعد ذلك ذكرتي القانون الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية والذي نظم كل الشؤون الخاصة بالاتصالات السلكية في كندا والراديوية، وبعد ذلك كان هناك اتفاق وقانون لتنفيذ هذا الاتفاق اعتمد من أجل النهوض بتنفيذ اتفاق دولي حكومي ما بين عدد من الدول التي شاركت في محطة الفضاء الدولية، وبعد ذلك واصلت وقلت أن هناك نظام للاستشعار عن بعد تم اعتماده ومن شأنه أن يستجيب للانفعالات الخاصة بتشغيل نظم الاستشعار عن بعد في جميع أنحاء العالم.

وأضفت كذلك يا سيدتي أن برلمان كندا قد نص كذلك على إنشاء وكالة للفضاء مهمتها مباشرة أنشطة الحكومة الكندية

مقدم الطلب يخضع لعملية استعراض سياسية وعملية استعراض من حيث الأمان ومن حيث الآثار على البيئة. وكذلك هناك شروط، وهي الخاصة بتوفير المعلومات التي توضح ما إذا كان هناك امتثال لأحكام اتفاقية التسجيل وكذلك التزام بتخفيف الحطام الفضائي. وكذلك هناك شروط خاصة بمؤهلات الطاقم الذي يقوم بالرحلة الفضائية، بتدريب هذا الطاقم، بآمان هذا الطاقم كذلك. وكذلك هناك ضرورة لتحديد أن أي مطالبات أو دعاوى ضد الولايات المتحدة سوف يتم التخلي عنها في حالة الحصول على ترخيص.

وكذلك يجب اتخاذ بوليصة تأمينية، أو أن يوضح مقدم الطلب أن لديه القدرة المالية الكافية للتعويض في حالة رفع دعاوى من جانب طرف ثالث. والمبلغ الأقصى أو الحد الأقصى هو خمسمئة مليون دولار، عادة يكون المبلغ أقل من ذلك بالنسبة للخسارة أو الضرر الذي يلحق بملكية أو ممتلكات حكومة الولايات المتحدة. وكذلك بوليصة التأمين تجاه الأطراف الثالثة يمكن أن تصل إلى مليار وخمسمئة مليون دولار. وكذلك فإن هذه المبالغ لا تخصصها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد موافقة الكونغرس عليها.

وكذلك كما قلنا هناك حكم في العقد الذي يتم من جانب مانح الترخيص والحاصل على الترخيص، حكم يخص التخلي عن أي دعاوى في وقت لاحق بعد الحصول على الترخيص.

من ناحية أخرى هناك القانون الخاص بالاستشعار عن بعد، استشعار الأرض عن بعد لعام ١٩٩٢، وهو يقع تحت إشراف إدارة المناخ والمحيطات الوطنية. والغرض هو النهوض بعمليات التسويق التجارية، وتعزيز البيانات في هذا المجال وكذلك النهوض بترويج تجاري للاستشعار الأرض عن بعد والنهوض كذلك بالتجارة الدولية، والوصول إلى هذه البيانات بشكل غير تمييزي.

وهذه السياسة تتطلب كذلك تراخيص، تنفيذها "النوى" وهناك ترخيص مطلوب إن كان الأمر يتعلق بتشغيل نظام لسواتل الاستشعار عن بعد، وكذلك يجب توفير كل المعلومات الخاصة بالمدار والبيانات الخاصة بهذا النظام. بالإضافة إلى التأكيد على إمكانية التخلص الآمن والمناسب لهذا النظام بعد البعثة أو الرحلة الخاصة به.

كمقدمة، أود القول بأن هذا العرض سيغطي أربعة قوانين أساسية ولن نغطي فيه كل القوانين، وإنما كما قلت أربعة فقط وهي من أهم القوانين.

هذا القانون ينطبق على الأنشطة الفضائية الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك القانون التجاري للإطلاق الفضائي وقانون سياسة الاستشعار عن بعد للأرض وقانون عام ١٩٣٤ للاتصالات وقانون الملاحة الفضائية. وكل هذه القوانين تخص استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي.

الشريحة الثانية لو سمحتم. القانون الأول الذي سنتناوله وهو قانون الإطلاق الفضائي التجاري CSLA، وهناك الأجزاء الخاصة بهذا القانون.

إدارة النقل الفضائي التجاري، وهي جزء من الإدارة الاتحادية للطيران ووزارة النقل الأميركية هي التي تشرف على هذا القانون وعلى تنفيذه. والغرض هو أن نفتح الوصول إلى الفضاء وأن نشجع القطاع الخاص على التطور في هذا المجال، وأن نبسط كذلك منح التراخيص الخاصة بالإطلاق بالإضافة، إلى النهوض بطابع الأمان وتعزيز الهياكل الأساسية الفضائية، تعزيزها وتوسيع نطاقها كذلك.

CSLA، هو نظام لمنح التراخيص، والشروط واردة على الشاشة. مطلوب هذا الترخيص أولاً للإطلاق أو لإعادة الأجسام الفضائية للولايات المتحدة، إطلاق وإعادة هذه الأجسام خارج الولايات المتحدة وكذلك إطلاق المواطنين الأمريكيين وإعادة إدخالهم من خارج الولايات المتحدة وخارج أراضي أي دولة أجنبية لديها اختصاص قضائي بالنسبة للإطلاق والعمليات والتشغيل، وكذلك تنطبق هذه التراخيص وهي مطلوبة بالنسبة لهذه العملية في دولة أجنبية إذا كان للولايات المتحدة الأمريكية اختصاص قضائي بموجب اتفاق مع حكومة هذه الدولة الأجنبية بالنسبة للإطلاق.

وعندما يتم تقديم طلب للحصول على ترخيص، من المطلوب أن يأتي مقدم الطلب لعملية تشاور سابقة إلى الهيئة أو المكتب الذي أشرت إليه، الذي يمنح هذه التراخيص ولمناقشة السمات الخاصة بالنسبة لهذا الترخيص ومتطلبات هذا الترخيص.

هناك كذلك شروط أخرى لهذا القانون، كما ورد على الشاشة. الطلب الذي يقدم للحصول على ترخيص من جانب

لوكالات الفضاء، أن تقوم بإبرام اتفاقات على المستوى الدولي، هذه كذلك تنسحب على المستوى الحكومي. ولقد تم وضع اتفاقات من هذا النوع ما بين الناسا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول، وآخرها اتفاق تم منذ بضعة أيام ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا.

نود كذلك هنا أن نسلط الضوء كذلك على عنصر آخر ألا وهو توسيع نطاق المعارف الخاصة بالفضاء والأرض ونشر المعلومات حول أنشطة الناسا، بما في ذلك الاستخدام التجاري للفضاء والخدمات التي توفرها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التجارية بالإضافة إلى وضع دراسات حول منافع الفضاء والمشاكل التي يمكن أن تعترض الطريق بالنسبة لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية والعلمية. وهناك عنصر إضافي ألا وهو القيام بأنشطة فضائية وملاحية فضائية وكذلك مشاركة الأوساط العلمية في عمليات قياس ورصد.

هناك كذلك قانون آخر وهو يتعلق بالمسؤولية والتأمين، الناسا يمكنها أن توفر تأميناً أو مسؤولية عن الأضرار لأي مستخدم لمركبة فضاء، ويمكن أن تنص هذا التأمين على أن الولايات المتحدة سوف تقوم بتعويض هذا المستخدم ضد أي مطالبات ترفعها أطراف ثالثة، وكذلك يتم تحديد المبالغ الخاصة بهذا التأمين. ويمكن كذلك أن يتم وضع اتفاقات من أجل التخلي عن أي مطالبات بموجب هذا التأمين. وهناك كذلك أحكام أخرى تتعلق بالاستخدام التجاري للفضاء، ومنها القسم الخامس عشر من قوانين الولايات المتحدة، وهي الخاصة بالوصول إلى مرافق الناسا وإدارة الفضاء الأمريكية دون أن يكون هناك اتفاق مسبق.

وكذلك هناك قوانين تخص براءة الاختراع تتعلق بأي اختراعات تتم إما في الفضاء أو بالنسبة لأي جسم فضائي يقع في إطار الاختصاص القضائي للولايات المتحدة. وكذلك هناك عنصر ثالث يخص بيانات علمية بالنسبة للأرض والفضاء.

وفي الختام سيادة الرئيس، وأنا واثقة من أن أعضاء الوفد سيكونوا على أتم استعداد لتلقي أي أسئلة من جانبكم وعلى أتم استعداد للاستجابة عليها. شكراً.

الرئيس: شكراً على هذا العرض الفني الخاص بقواعد وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأنشطة الفضاء. هذا العرض وزع عليكم خطياً كما أشار إلى ذلك السيد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، وكان بإمكانكم أن تتطلعوا على هذا

وإن سياسة الاستشعار عن بعد كذلك بها جوانب تخص تقاسم البيانات، وبما يتفق مع الالتزامات الدولية والسياسة الوطنية فيما يتعلق في الأمن فإن هناك بيانات تقع تحت اختصاص قضائي لحكومة دولة ما، وهذه البيانات التي تقع في إطار الولايات القضائية لهذه الدولة يجب أن يتم الحصول على وضع ترتيبات بشأنها من حيث السعر وكذلك من حيث الجوانب التقنية، بالإضافة إلى أنه يمكن توفير هذه البيانات بأسعار مخفضة لأغراض غير تجارية كأغراض البحث أو التعليم.

بعد ذلك هناك قانون الاتصالات لعام ١٩٣٤، وهو وارد في الجزء ١٥١ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية وما يليها، وهذا القانون خاضع للجنة الاتصالات الفيدرالية ويتضمن كذلك جانبا يخص منح التراخيص وشروط التشغيل الخاصة بالسواتل والمحطات الأرضية. الغرض هو تجنب أي تداخلات في الترددات الراديوية وكذلك الغرض هو تنسيق العمليات الساتلية التجارية في الولايات المتحدة بالإضافة إلى تنسيق العمليات الساتلية الدولية واستخدام أطيف الترددات وذلك بالتعاون الإدارة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك بما يتفق مع لوائح الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

يتضمن هذا القانون كذلك متطلبات وشروط خاصة بتخفيف الآثار الحطام الفضائي، وذلك مع مواصلة توفير الوصول إلى البيانات الفضائية، وكذلك ضمان إمكانية التعويل على هذه الخدمات المستندة إلى الفضاء وتوفير المساعدة كذلك من أجل ضمان أمان الأشخاص والممتلكات في الفضاء وعلى الأرض، بالإضافة إلى أن كل هذه الأنشطة تتضمن كذلك عنصراً يخص التراخيص يتفق تماماً مع شروط الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وأخيراً هناك قانون عام ١٩٥٨، وهو القانون الخاص بالملاحة الفضائية والفضاء على المستوى الوطني. ولقد سمح هذا القانون بإنشاء الناسا، والأهداف والمسؤوليات أساساً هي التعاون الدولي. وهنا أود أن أضيف بضعة كلمات حول هذا الموضوع. من المفيد أن نشير إلى أن هذا الجزء من قانون الفضاء يُمكن الناسا من الدخول في اتفاق للتعاون بالنسبة لأنشطتها. ويمكن للناسا أن تقوم بإبرام معاهدات باسم الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على أساس توجيهات رئاسية وتحت إشراف وزير الدولة لهذه الشؤون وكذلك فإنه من الأهمية أن تراعى هذه الجوانب عند يتم وضع القوانين واللوائح الخاصة بوكالات الفضاء. وهذه الصلاحيات

السؤال الأول بالنسبة للحطام الفضائي، سأجيب عليه وسأجيب كذلك على السؤال الأخير بالنسبة لتعدد القوانين والتشريعات الأمريكية، وبعد ذلك سأعطي الكلمة لزميلي من الناسا كي يجيب على السؤال الثاني.

بالنسبة لتخفيف آثار الحطام الفضائي، الولايات المتحدة بينما كانت تعمل على وضع المبادئ التوجيهية للحطام الفضائي التي اعتمدها لجنة الكوبوس والأمم المتحدة بشكل عام، في هذا الإطار راعينا دائماً ما صدر عن إدارة الطيران المدني في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي واقع الأمر القواعد لدينا تتفق تماماً مع ما جاء في المبادئ التوجيهية الخاصة بالحطام الفضائي. ولقد راعينا هذا وتأكدنا من أنه ليس في قوانيننا ما يتناقض مع ما جاء في هذه المبادئ التوجيهية، وبالتالي فليست لدينا خطط كي نغير المبادئ التوجيهية في الولايات المتحدة الأمريكية فمبادئنا التوجيهية، أعتقد حتى أنها أكثر صرامة من المبادئ التي اعتمدها الأمم المتحدة، ونضع اعتبارات دقيقة وخاصة بالنسبة للمشغل.

أما بالنسبة للسؤال الأخير، صحيح أنه لدى الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة معقدة من القوانين اعتمدت على مرور الأعوام وبتطور الصناعة الفضائية، ولكن في الوقت الراهن ليست هناك أية نية لإعادة تشكيل هذه القوانين، فكما تعرفون أحياناً عندما نحاول أن نحسن، نفتح الباب على أنفسنا لمزيد من التعقيدات والمشاكل. وبالتالي فإننا نشعر أن الخبراء القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانهم إذا ما تبينوا أن هناك حاجة لتعديل أي شيء أن يخبرونا بذلك. أما بالنسبة للسؤال الثاني الآن. سأعطي الكلمة لزميلي الذي سيوفر المعلومات حول هذا السؤال.

**السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية):** أود بداية يا سيادة الرئيس أن أشكركم على هذه القراءة المعقدة لهذه الورقة، فالحكومة عندنا أو المعنيون قد بذلوا جهداً كبيراً وحاولوا أن يتوخوا فيها غاية الوضوح، والوثيقة ليست شاملة جامعة مانعة. وعلى أية السؤال بالنسبة للفصل [؟يتعذر سماعها؟] كنتم [؟يتعذر سماعها؟] فأنتم تتحدثون عن المركبات الفضائية وتتحدثون عن المركبات الموجودة في المنطقة تحت الفضاء.

**الرئيس:** لو أن هناك تعريف لهذا النوع من الأجسام الفضائية فهو جسم سوف يتم إطلاقه في المناطق المدارية أو دون

العرض أثناء عطلة نهاية الأسبوع، وهو عرض له أهمية فالنظام القانوني والتشريعات للولايات المتحدة الأمريكية معقدة إلى حد ما. وألمي إذاً أن تكونوا قد حصلتم على صورة أوضح لهذه المسألة المعقدة بفضل هذا العرض. مرة أخرى أشكركم على عرض، وأود أن أعرف ما إذا كان لدى الوفود أي أسئلة أو تعليقات على هذا العرض؟ لا.

ربما طرحت أنا إذاً بضعة الأسئلة حول هذا الموضوع، أولاً، بالنسبة للوائح التنظيمية الخاصة بالحطام الفضائي، أشرت إلى أن هناك عدد من الممارسات والقواعد تطبق في هذا المجال في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرفين كذلك ربما أن هناك المبادئ التوجيهية التي اعتمدها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية وكذلك المبادئ التوجيهية التي اعتمدها لجنة وكالات الفضاء، هل لديكم إذاً أي تصورات للتوثيق ما بين التشريعات الأمريكية في هذا المجال وما محتوى ومضمون هذه المبادئ التوجيهية؟

من ناحية أخرى، في الصفحة الرابعة عشرة، أشرت إلى نظام شامل للمسؤولية بالنسبة للمركبات الفضائية، أود أن أعرف هنا، ما هو الفارق ما بين هذا النظام الشامل للمسؤولية، ما بين المركبات التجريبية والمركبات الأخرى؟

ومن ناحية ثالثة، وكما قلت فإن التشريعات الأمريكية في هذا المجال، كما تدركون معقدة إلى حد بعيد وهذا بسبب التطور السريع الذي تم بهذا المجال وتوسع نطاق ورقة الأنشطة الفضائية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من المنظور القانوني ولا شك هذا التعقيد يضيف صعوبة حقيقية، فهل هناك على سبيل المثال في المستقبل القريب أو على الأجل المتوسط؟ هل هناك إذاً تصور لوضع وتجميع القوانين الخاصة بالأنشطة الفضائية الأمريكية في قانون واحد؟

**السيدة فرانشييسكا شرودير (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية):** شكراً سيادة الرئيس سوف أحيل هذا السؤال على أحد زملائي.

**السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية):** شكراً سيادة الرئيس سوف نتقاسم المسؤولية في الإجابة على هذه الأسئلة المختلفة، ونقدر تماماً، بل ونشعر بارتياح كبير إذ أن العرض قد أثار الاهتمام، ويسرنا أن نتقاسم إذاً تجربتنا معكم.



السيد (الاسم غير مذكور) (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أشكر سيادة الرئيس. سيادة الرئيس أتوجه بالشكر للسيدة شرودير على هذا العرض كان هذا شرحاً واضحاً للقانون الأمريكي، وقد كانت مقتضبة في شرح هذا الموضوع رغم ما يتسم به هذا النظام من تحقيق. لدينا ملاحظة إذا سمحتم لي أنا أؤكد على أهمية أن يكون هناك حكم شبيهه بقانون الخاص بالمركبات التجارية، وهذا الحكم يتعلق بالضمان الذي توفره الحكومة الأمريكية لأنشطة الإطلاق والتي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك هناك تأمين الصحي لدى دخول المشغلين على أية حال، وهذا نظاماً قد أشرنا فيه إلى ما ينطوي عليه من أهمية. فهذا النظام به ميزة أنه يوفر دعماً لأنشطة الفضائية، وفي الوقت ذاته يتكفل بالضحايا الذين قد يقعوا ومن حسن الحظ أنه ليس هناك ضحايا حتى الآن.

هذه الآلية على أية حال تتفق مع الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية أو التبعة، وتحاول أن تنشأ ما يسمى بشبكة الحكومية للأمان، ولذا فإن هذه المسألة ينبغي التأكيد عليها.

وهنا أود أن أبدي أيضاً ملاحظة أخرى، فالقانون الفرنسي الذي يجري مناقشته الآن في البرلمان ينبغي أن نشير إليه، فحتى مشروع القانون هذا قد تم اعتماده في مجلس الشيوخ ويتم التصويت عليه يوم الأربعاء المقبل في الجمعية الوطنية الفرنسية، وهذا القانون يتناول الأنشطة الفضائية، كما أسلفت القول، وهذا القانون فيه حكم شبيهه بالحكم الوارد في القانون الأمريكي، أي أن الدولة هي التي تضمن هذه المسألة أو مسألة حماية المشغلين وحماية الضحايا الذين قد يضعوا وكل هذا يقع في أية حال في اتفاقية التبعة والمسؤولية.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ممثل فرنسا على هذا الإسهام، وهذه نقطة هامة التي أشرت بها. وهذه ليست أهمية للولايات المتحدة فحسب ولكن للجميع. وأشكر على المعلومات التي وفرتها لنا عن الإعدادات التشريعية التي تتم في فرنسا. والقانون الذي قد يتم صياغته بعد التصويت عليه في الاجتماع المقبل يوم الأربعاء.

جمهورية ألمانيا الاتحادية، تفضل.

السيد ن. رايشهارد (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، إن جمهورية ألمانيا الاتحادية يا سيادة الرئيس اشتركت في المشروع الفضائي في [؟يتعذر سماعها؟] وكذلك اشتركت في مشاريع أخرى في إطار

المدارية بطبيعة الحال، وهذه ليست للتجريب ولكنها محطات عادية أو مركبات عادية. كما هو الحد الفاصل بين المركبات العادية والمركبات التجريبية.

السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أود أن أتأكد أنه ليس هناك سوء فهم بالنسبة لهذا الحكم وهو من القانون الخاص بناسا، والمركبات الاختبارية التي تتناول المنطقة بالمدار أو تحت المدار. وهذا الفصل ٦٠٩ الهدف منه هو توضيح التكنولوجيات والبرامج الخاصة بناسا التي هي جديدة كبرنامج اكس ٣٣ واكس ٣٤ وبرنامج ٣٧ والذي كان مركبة اختبار بالنسبة لمرحلة واحدة بالنسبة للمدار ثم [؟يتعذر سماعها؟] وغيرها، وكل هذه تكنولوجيات قد تم تطويرها بالتعاون مع الشركات الصناعية. وهذه السلطة للصناعات وكذلك لا تشترك لتوفير الأموال بشأن هذه المراكب الاختبار والتي لها مستقبل طيب.

وليس هناك إجراء محدد بالنسبة للناسا في هذا النطاق فكل المركبات العسكرية والمدنية السابقة قد تم تخصيصها من خلال الأموال الحكومية فهناك "سبيس شتل" وهناك المركبات القابلة للتعدد وإلى آخره وكل هذا قد تحدثنا عنه في بيان استهلاكي.

بالنسبة للعودة إلى القمر ولخدمة المحطة الدولية كل هذه على أية حال تم تطويرها في إطار برامج الإجراء الحكومي أو التوليدات الحكومية [؟يتعذر سماعها؟]. والفصل ٦٠٩ الذي أشرت إليه هو يتيح فرصة خاصة تستخدم بالنسبة للبرامج التي أسلفت ذكرها، ولكنها ما زالت موجودة وتم استخدامها في الفترة الأخيرة من أجل مركبة قادرة على التمدد بالصواريخ الصلبة وقد تم البدء بها هذا العام مرة أخرى والحكومة هي التي تعهدت بالتمويل من أجل تمكينها تنفيذ هذه التكنولوجيات الجديدة.

وأشكر يا سيادة الرئيس وأود أن أكون قد أجبت على سؤالك. شكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر ممثلاً الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها وعلى إجابتهما للأسئلة التي طرحناها. وأتساءل هل لديكم تعليقات أو أسئلة على هذا البند؟

السيد ممثل فرنسا على قائمة المتحدثين، تفضل.

المسألة ويشير إلى [يتعذر سماعها؟] الأمن، ويأخذ بالحسبان مسألة حساسية هذه البيانات والإجراءات الخاصة للتصريح بالوصول إليها. وأحكام هذا القانون يحذب التوزيع التجاري ولكنه يوجد قاعدة بيانات يتم الوصول إليها من جهة الأطراف الأخرى بشكل غير تمهيدي.

سيادة الرئيس قانون أمن البيانات الساتيلية قد صدر في الصحفية بشأن القانون الفضائي في قانون الفضاء ٢٠٠٨ على صفحة رقم ٤٠ كما أن ترجمة غير رسمية باللغة الإنكليزية إضافة إلى بعض التعليقات سوف يتم إصدارها في المجلد الأول من صحيفة الأحوال القانونية وسوف نوزع في هذا الأسبوع نسخاً باللغة الإنكليزية وسوف ننقلها للسادة أعضاء الوفود على مقاعدهم بعد بضعة أيام، ولكم الشكر.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه هذا والذي أخبرنا فيه بتشريعات محددة الذي تم صياغتها في ألمانيا الاتحادية والتي تركز على أنشطة الفضاء بما في ذلك التسجيل والتصريح وكذلك [يتعذر سماعها؟] وحقوق الاستغلال المناطق في المنطقة المدارية وكذلك مسألة البيانات الساتيلية الخاصة بالاستشعار عن بعد والقانون الخاص بها. كما أنني أشكرك على ما أشرت إليه بأن قانون حماية أو أمن البيانات الساتيلية سيتم حمايته في إطار القواعد الخاصة بالقانون الألماني في ٢٠٠٨.

هل هناك من السادة الوفود من يود الحديث؟ أعطي الكلمة للسيد ممثل كولومبيا، تفضل.

السيد إيبيس سيرانا (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): لك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس، تود كولومبيا أن تسهم إسهاماً إيجابياً في هذا البند الذي نحن بصدده، ولذا نود أن نذكر في عجالة ما لدينا من تشريعات وطنية عن الفضاء الخارجي، فليس لدينا قانون واحد فحسب، ولكن لدينا إطار تنظيمي يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذه تستند إلى نسق قدمها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك نسق أخرى. ولكني أركز هنا على لجنة الفضاء الكولومبية، وهذه الهيئة، وهذا هو العديد، وهذه الهيئة كانت وما زالت ضرورة تاريخية ليس لأنه ليس لدينا برنامج فضائي كبير ولكننا في كولومبيا نستخدم التكنولوجيا التي تأتي من الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ونستخدمها على

الوكالة الأوروبية. ونحن ملتزمون بتنفيذ التزاماتنا الدولية بالنسبة لمسألة التشريعات الوطنية. ولدينا تشريعات مخصصة ركزت على موضوعات أساسية ترتبط بأنشطة الفضاء، بما في ذلك التسجيل وإطار التصريح والإجراءات والاتصالات [يتعذر سماعها؟] وكذلك حقوق استغلال المدارات والاستشعار عن بعد. وقد دأبت ألمانيا الاتحادية على تسجيل الأجسام الفضائية وذلك في المرفق لسجل الاتصالات الوطنية الذي يعرف بلوكس [يتعذر سماعها؟] وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية يظهر على تنفيذ القانون الوطني وذلك للالتزامات التي تقه على عاتق ألمانيا من خلال اشتراكها في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أو بصفة خاصة الفقرة ٥٦ من هذا القانون يتناول إجراء التصريح المطلوب بالنسبة لنقل حقوق استخدام الاتحاد بالنسبة للترددات والمناطق في المدار. والحاجة للتشريعات المحددة بشأن التصريح للنظم الساتيلية للاستشعار عن بعد وتوزيع البيانات المسؤول عليها من خلال هذه الوثيقة قد تم بالفعل من خلال هياكل استثمارية تتعلق بمشاريع قضائية وتشارك القطاع الخاص في الاستشعار عن بعد الجديد ولا سيما الأموال الكثيرة والكميات الكبيرة للاستثمارات ورأس المال الخاصة من خلال المشاركات الخاصة يتطلب على أية حال إطاراً قانونياً واضحاً.

واعتمدت ألمانيا قانوناً جديداً، صدر في الفاتح من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وعنوانه "القانون الذي يضمن المصالح الضمانية في توسيع البيانات الساتيلية عالية الدقة" والذي يسمى "ساتلايت داتا سيكيوراتي"، أمن البيانات الساتيلية. وهذا القانون له هدفان اثنان، الهدف الأول هو حماية مصالح جمهورية ألمانيا الاتحادية بالنسبة لتوزيع والتسويق التجاري لبيانات الاستشعار عن بعد الذي تم الحصول عليها من السواتل. ثم هناك القانون الخاص بالآثار القانونية وكذلك الشروط الخاصة بالشركات التي تشارك في التسويق لبياناتها الساتيلية. وهذا القانون ينظم إجراءات التصريح بالنسبة لتوزيع البيانات الساتيلية للاستشعار عن بعد الذي يتم الحصول عليها من خلال النظم الساتيلية للاستشعار عالية الدقة. ولكي نسهر على الأمن الوطني والمصالح السياسية قبل توزيع هذه البيانات، فإن مشغل نظم الاستشعار عن بعد هذه ينبغي تقديم تصاريح لهم، والمشغل عليه أن يضمن على أن النظم الفضائية لا يمكن أن يتم التحكم فيها من خلال أي أشخاص ليس لهم أي حق في هذا، وكذلك ينبغي أن يسهر على أن البيانات لا يمكن الوصول إليها من جانب أشخاص ليس لهم أو جهات ليس لها تصريح بذلك قبل أن يتم تقديم هذه البيانات لأي عميل أو أي دولة ما. والمبدأ ١٢ من قانون [يتعذر سماعها؟] الأمم المتحدة ٦٥/٤١ يشير إلى هذه

أما في منطوق هذا القرار، أو القرار [؟يتعذر سماعها؟] ورد في المادة الثانية أن اللجنة هذه قد تم إنشاؤها كهيئة استشارية قطاعية أو على مستوى قطاعات من أجل وضع الخطط والسياسات الوطنية لتطوير تكنولوجيا الفضاء وتطبيقها، ووضع البرامج والخطط والمشروعات في هذا المضمار.

أضف إلى هذا المادة الرابعة، حيث ورد بها سرد لمختلف المهام والتنسيق، أما في المادة السابعة فإنه قيل أنه قد تم إنشاء هذه اللجنة للفضاء وسوف تكون مسؤولة عن وضع القرارات وإلى آخره. على أية حال لدينا عدد من الموضوعات أو من المواد هنا. وهناك كما قلت توقيع أو هذه الوثيقة موهورة بتوقيع إثني عشر وزيراً ورئيساً الجمهورية وتاريخها ٢٠٠٦ وذلك بعد خمسين عاماً من إنشاء الناسا.

ولدينا بطبيعة الحال عدد من الاتفاقات تم تنفيذها فهناك على أية حال [؟يتعذر سماعها؟] تتعلق بإنشاء الأمانة الخاصة بهذه اللجنة ووضع السياسات على الصعيد الوطني أي أن اللجنة تحاول أن تشارك في وضع السياسات الوطنية ثم هناك خطة العمل وهذا رابعاً وهناك [؟يتعذر سماعها؟] ٢٠٠٧-٢٠١٠ وتم تشكيل فرق عمل وهناك دعم للمشروعات في كولومبيا ثم في الفقرة السادسة ورد الإشارة إلى دعم البنية الأساسية الخاصة بالبيانات المتأتية من الفضاء.

إذاً، هذا بإيجاز يا سيادة الرئيس ما ورد في النص الذي يعبر عن الجهود التي نبذلها من أجل وضع إطار للجهود التي تُبذل في مجال الفضاء في كولومبيا، أظن أن هذا [؟يتعذر سماعها؟] يستحق الثناء أمام [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟]، ويمكننا أن نتطلع بالنشاط بهذا النوع من النشاط في كولومبيا حيث أننا ما زلنا نتعلم وما زلنا نتطور وسوف نحاول أن نفي بالتحديات وهي تظهر وفي هذه الآونة على أية حال لدينا هذه اللجنة وبطبيعة الحال لم تكن المسألة خالية من المشاكل وعملها ما زال مرضياً وسمح لنا بأن يكون لدينا مناخ مؤاتي في كولومبيا، ويمكن أن نتطلع بكل تفاؤل إلى المستقبل. وبلدان كالإكوادور وغواتيمالا تنتهج نفس المنهج بشكل أو بآخر.

وحينما التقينا في مؤتمر الأمريكيتين كما أسلفنا القول حاولنا أن نتشاطر هذه الخبرات مع هذه البلدان ومع بلدان أخرى وذلك لكي يكون هناك استفادة قصوى من هذا الجهد. وأشكركم يا سيادة الرئيس.

نطاق واسع وهذا هو الإطار الذي التزمنا به وذلك لكي ننشأ هيئة تنسق كل هذه الأنشطة.

هذا هو العنصر الأول، أما العنصر الثاني، وهو أن، أنا أعطيتكم خلفية على إنشاء هذه اللجنة التي أسلفت ذكرها فهذا استدعته اشتراك كولومبيا على الصعيد الإقليمي في بعض المشاريع، ورأينا أنه ينبغي أن تطور عملية استخدام البيانات الآتية من الفضاء في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ففي عام ٢٠٠٢ استضافت كولومبيا مؤتمر الأمريكيتين للفضاء الرابع، وفي هذا المؤتمر تم تناول الكثير من الموضوعات الهامة بما في ذلك ضرورة أن تقوم كل بلد في المنطقة بإنشاء هيئات تعنى بالفضاء، ولجنتنا في واقع الأمر التي ذكرناها هي نتاج هذا الموضوع وتأتي في سياق إقليمي في طبيعة الحال، ذلك لأن هذه الهيئات على الصعيد الإقليمي الهدف منها توفير المنافع للبلدان في هذه المنطقة. وتم إنشاء لجنة فضائية كولومبية كما أسلفت القول بمقتضى مشروع قرار فيه سبع فقرات في الديباجة و١١ فقرة في المنطوق، وتم التوقيع على هذا القرار من جانب إحدى عشر وزيراً ومن جانب رئيس الجمهورية ذاته.

بطبيعة الحال أنا لن أخوض في كل هذه المسائل لأنني قد أطيل هنا، ولكن هذا على أية حال قرار صادر في وثيقة تسمى تحليل، وأنا على استعداد لأقدم لهذا الجمع الموقر هذه المواد. وأنا أعتذر أنها ليست لدي هذه الوثيقة باللغة الإنكليزية وربما تساعدنا الأمانة بتوفير ترجمة تحريرية حتى نستطيع أن نوزع هذا على الوفود لأن هذا ليس موجوداً إلا باللغة الإسبانية. وأهم شيء في الديباجة هنا يتعلق باستخدام تكنولوجيا الفضاء بشكل سلمي لأن هذا عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في الوفاء بالاحتياجات في مختلف المجالات التي تتعلق بالسكان والصحة والسلام والأمان والسلامة والحماية البيئية وإدارة الموارد الطبيعية وهلم جرى. وثم هناك عنصر التعاون الدولي وهو أمر غاية في الأهمية بالنسبة لبلد ككولومبيا فالتعاون الدولي بالنسبة لنا يتم على صعيد الأمم المتحدة وعلى صعيد المنظمات الإقليمية وكذلك على الصعيد الثنائي مع الهيئات الفضائية، وكذلك على الجمعيات والهيئات العلمية [؟يتعذر سماعها؟]، فهذه هي مسألة لها أهمية حاسمة بالنسبة لبلد ككولومبيا هذا عنصر أساسي. كما وضعت آلية من أجل تكنولوجيا الفضاء وهذه مسألة غاية في الأهمية لأنها مسألة ليست مسألة [؟يتعذر سماعها؟] هيئة ضمن الهيئات، ولكنها هيئة منسقة في مجال الفضاء.

الرئيس. القانون الأمريكي الذي أشرت إليه ليس مستلهماً من المعاهدات الخاصة بالأمم المتحدة ولكننا نعتبر أننا نفي بالتزامات معاهدات الأمم المتحدة بشأن الفضاء الخارجي ولاسيما المادة السادسة من معاهدات الفضاء الخارجي التي تتطلب من الدول الأطراف أن تخول بالإشراف على الأنشطة للهيئات غير الحكومية الوطنية في مجال الفضاء الخارجي، على سبيل المثال، بالنسبة لإدارة الطيران المدني [؟يتعذر سماعها؟] فإن متطلبات الترخيص بالنسبة للإطلاق التي ناقشناها مطلوبة وتعلم الولايات المتحدة بأنها تفي بالتزامات الخاصة بالتحويل والإشراف من خلال هذا التشريع.

أما بالنسبة للأنشطة غير الحكومية فليس هناك بالضرورة ربط مباشر بين المعاهدات، متطلبات المعاهدات، ولكن قانون ناسا ينظم هذه المسائل وينظم الأنشطة الحكومية وكذلك الأنشطة المدنية. ونأمل على أية حال أن يكون هذا بمثابة رد على ما طرحه السيد ممثل بوليفيا.

أما بالنسبة لتنظيم الأنشطة غير الحكومية فإننا نرى أن الحكم الأساسي هنا هو المادة السادسة وكذلك التشريعات التي ينبغي أن تنفذ هذه المادة السادسة. وأشكركم سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الإجابة الطيبة على السؤال الذي طرحه زميلنا من بوليفيا. أوكرانيا.

السيدة (الاسم غير مذكور) (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، رداً على [؟يتعذر سماع هذا القسم لسوء التسجيل الذي دام حوالي دقيقة؟] فإن أوكرانيا طرف في أربع من معاهدات الفضاء الخارجي وهذه معاهدات تمثل جزءاً لا يتجزأ من قانوننا الوطني وهذه التشريعات الوطنية تسن في إطار تلك المعاهدات.

الرئيس: إذاً شكراً لحضرة ممثلة أوكرانيا على هذا الرد، وجاء هذا رداً على سؤال طرحه ممثل بوليفيا. والآن أعطي الكلمة لحضرة ممثل الاتحاد الروسي.

السيد (الاسم غير مذكور) (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً حضرة الرئيس. حيث إن نقاشنا هذا عاد بنا نوعاً ما إلى عرض الولايات المتحدة حول التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية الأمريكية حيث أنني أود أن أطرح سؤالين على الوفد الأمريكي.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل كولومبيا على هذا الإسهام المقتضب، والذي أضيف إليه نعتاً آخر بأنه مقتضب ولكنه وافي بالنسبة للتشريعات التي تم سنها في بلدك. وأشرت إلى الإطار القانوني لهذه التنظيمات والقواعد، وأكدت على أن كولومبيا تستفيد من منافع الأنشطة الفضائية وأنتك تميل إلى تطوير الإشتراك في هذه الأنشطة، على أن يتم ذلك في الإطار الإقليمي أو التعاون الإقليمي. ثم بعد ذلك تحدثت عن قرار الجمهورية الصادر في ٢٠٠٦ عن إنشاء لجنة للفضاء كما أسميتها أنت، وتناولت أو تقدمت طلباً للأمانة أن تعكف على توزيع المعلومات عن هذه اللجنة عن هذا القرار، النص ليس موجوداً إلا باللغة الإسبانية [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] معلومات [؟يتعذر سماعها؟] على الوفود التي تعبر باللغة الإسبانية. أشكر السيد ممثل كولومبيا. ليس لدي من يطلب الحديث في قائمة المتحدثين هل من راغب في الحديث أو طرح أسئلة؟ بوليفيا.

السيد (الاسم غير مذكور) (بوليفيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، أبدي ملاحظة وأطرح سؤالاً على مسامع الوفود التي تحدثت عن تشريعاتها الوطنية في هذا المضمار. السؤال هو ما هي العلاقة القائمة بين التشريعات المحلية والمعاهدات الخمس التابعة للأمم المتحدة؟ ذلك أنني أعتبر أن هذه الجهود الوطنية أحياناً ما تكون بمنح أو بمعزل عن معاهدات الأمم المتحدة، المعاهدات بطبيعة الحال تشير إلى عدد من الالتزامات والواجبات التي تقع على عاتق الدول من أجل ارتياد الفضاء واستغلاله. قد طرحت إذاً هذا السؤال لأننا نود أن نعرف كيف تمت صياغة هذه التشريعات الوطنية فهل استلهمت المعاهدات الدولية أم أنها بمنأى عنها؟

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ممثل بوليفيا. حيث أنك طرحت سؤالاً على العلاقة القائمة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات، وأنت وجهت سؤال، هذا السؤال موجه لكل الوفود أم للوفود التي تحدثت؟

السيد (الاسم غير مذكور) (بوليفيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): لكل المتحدثين.

الرئيس: السؤال مطروح وهل من مجيب؟ هل من طالب للحديث؟ الولايات المتحدة.

السيد (الاسم غير مذكور) (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة

مطلقة، ومبلغ مليار ونصف من الدولارات يتعلق بالحدود القصى المفروضة على التعويضات بين القطاع الخاص الأمريكي والحكومة الأمريكية، ولو كانت المسؤولية تتجاوز هذا المبلغ فإن الولايات المتحدة دولياً ستتحمل كل المسؤولية المترتبة على أعمالها. أي لو طرأ حادثٌ مؤسف ومفجع فطبعاً نحن سوف نتقيد بمسؤولياتنا.

أما بالنسبة للبيئة فهناك أمر غير واضح لي، هل يشير ممثل الاتحاد الروسي إلى بيئة الفضاء أم البيئة على الأرض؟ ولكنني سأرد على الحالتين. بالنسبة للبيئة على الأرض فهناك سلسلة كاملة من التشريعات الوطنية الأمريكية حول موضوع تقدير الوقع على البيئة كقانون وطني حول البيئة مما لم نناقشه هنا في هذا العرض، ولكنها كلها تشريعات وقوانين تنطبق على بيئة الأرض.

أما بالنسبة للبيئة الفضائية فطبعاً [يتعذر سماعها؟] إلى التنظيمات الخاصة بنا في مجال التخفيف من الحطام الفضائي وبالنسبة لأنشطتنا الحكومة فإن هناك أحكام قانونية تنطبق فيما يتعلق بتخفيف هذا الحطام. وبالنسبة للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها اللجنة الأم في العام الماضي والجمعية العامة بعد ذلك حول التخفيف من الحطام الفضائي فإنها تنطبق أيضاً على أفعالنا، وطبعاً سنتقيد بمثل هذه المبادئ.

الرئيس: شكراً لممثل الولايات المتحدة على رده على السؤالين الذين طرحهما ممثل الاتحاد الروسي الموقر. هل هناك أي وفد يطلب الكلمة أو أي وفد له رد أو تعليق؟ حضرة ممثل كولومبيا، تفضل.

السيد (الاسم غير مذكور) (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): نعم حضرة الرئيس، بسرعة شديدة، ممثل بوليفيا طرح سؤالاً ونحن نعيده فيه، في كولومبيا تحديداً هناك علاقة مباشرة بين المعاهدات الدولية وتشريعاتنا الوطنية. ولكن مبادراتنا الوطنية لها بعدٌ وطني وعلينا أن نتحدث عن قرار الجمعية العامة الذي صدر قبل عامين حيث جاء أن هناك تشجيعاً من الجمعية العامة على إصدار تشريعات وطنية في مجال الفضاء. وهذه هي العلاقة المحددة بين قرار الجمعية العامة والتشريعات التي نصدرها على الأرجح.

الرئيس: شكراً لممثل كولومبيا. فعلاً مسألة الروابط والأواصر بين القانون الوطني والقانون الدولي جانبٌ هامٌ جداً كما ذكرت، ولا بد من إيلاء الانتباه الواجب له أثناء النقاش.

أولاً ذكر ممثل الولايات المتحدة أنه عملاً بالتشريعات الوطنية الأمريكية فإن المسؤولية القصى الممكنة عن أي أنشطة فضائية والتعويضات في هذا الشأن تصل إلى مليار دولار، ولا تتجاوز هذا المبلغ. وهنا أسأله هل هذا يندرج في سياق الاتفاقية الدولية عن المسؤولية المترتبة عن أضرار ألحقها أجسام فضائية؟ فنحن نفسرها على أنها لا تنص على حدود قصى على التعويضات التي تُدفع عن هذه المسؤولية.

السؤال الثاني والأخير، مؤخراً حدثت مستجدات ملحوظة في الأنشطة الفضائية وتطورات ملحوظة وهذا أدى إلى تساؤلات كثيرة حول حماية البيئة. ونحن جميعاً على بينة من وجود هذه المشكلة. ولذا نسأل الوفد الأمريكي هل هناك أي تشريعات وطنية أو معايير أو مقاييس تنظم حماية البيئة عند القيام بأنشطة فضائية؟ وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل الاتحاد الروسي على هذين السؤالين المعروضين في بيانك، والسؤالان موجهان إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السؤال الأول كان عن العلاقة بين المبالغ المنصوص عليها في البيان الأمريكي في العرض الأمريكي واتفاقية المسؤولية أما السؤال الثاني فكان يتصل بحماية البيئة.

هل لحضرة ممثل الولايات المتحدة أن يرد الآن أم لاحقاً؟

السيد (الاسم غير مذكور) (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس سنحاول الرد الآن حول الإمكان قدر الإمكان.

الرئيس: حبذا لو أمكنك أيضاً أن ترد على السؤال الذي طرحه حضرة ممثل فرنسا سابقاً أليس كذلك؟ لا؟ آسف، الرد على السؤالين من الاتحاد الروسي.

السيد (الاسم غير مذكور) (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، سأبدأ وبعد ذلك إن كان لزميلتي السيدة شرويد أن تضيف أي شيء فستفعل. رداً على السؤال الأول فإن مبالغ المسؤولية المذكورة في قانوننا تتصل بالعلاقة بين أطراف من القطاع الخاص والحكومة الأمريكية، فالولايات المتحدة لا تضع أي حدود على المسؤولية كما جاء في اتفاقية المسؤولية فالمسؤولية

أي سؤال آخر أو تعليق آخر أو مجرد معلومات تودون التماسها أو عرضها عن بلادكم؟ لا، فيما يبدو. إذاً لذلك نكون قد اختتمنا النقاش حول هذا البند وأظن أن هذا النقاش كان مفيداً جداً. وأود بالأخص ومجدداً أن أعرب عن امتناننا لوفد الولايات المتحدة على ما أعده من وثائق عدة تتصل بهذا الموضوع وعلى العرض الخاص الذي قدمته هنا السيدة فرانسيكا. كما أشكر جميع المندوبين الذين ساهموا في النقاش في جلسة عصر اليوم وسنتابع بحثنا للبند الثاني عشر من جدول الأعمال، أي "التبادل العام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية"، غداً صباحاً.

وسأرفع هذه الجلسة الآن، ولكن قبل ذلك أود أن أذكر الوفود ببرنامج عمل صبيحة الغد، فسنتقي في تمام العاشرة من الصباح، (يستدرك الرئيس كان سيقول العاشرة مساءً). إذاً ربما حفل الاستقبال الذي سينظم في المساء سيستمر حتى العاشرة من مساء غداً لا أعلم. على أية حال نتابع عندئذ أملاً في أن نختتم بحثنا للبند الحادي عشر من جدول الأعمال، أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء". وبعد ذلك نتابع بحثنا للبند الثاني عشر من جدول الأعمال، أي "التبادل العام للمعلومات عن التشريعات الوطنية الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية". وأملّي أن تأتي وفوداً أخرى للتقدم بمعلومات عن تشريعاتها في بلادها، كما سنبدأ غداً بحثنا للبند الثالث عشر من جدول الأعمال، أي "مقترحات مقدمة إلى اللجنة حول بنود جديدة تُدرج في جدول أعمالها". أي تعليق على برنامج العمل المقترح هذا؟ لا فيما يبدو. وأمين اللجنة في الواقع له ما يعلمكم به، تفضل.

**السيد (الاسم غير مذكور) (الأمانة) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية):** شكراً حضرة الرئيس، طُلب من الأمانة أن تعلمكم بأن مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى مجموعة بيوغ ستعقد اجتماعاً صبيحة الغد في تمام التاسعة في قاعة المؤتمرات رقم ٧، إذاً غداً في الثامن من أبريل/نيسان.

**الرئيس:** شكراً لحضرة الأمين على هذه المعلومة أي تعليق أو سؤال؟ لا.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٦/٤٢